وفي القول المفيد يجب علي من سبيله التقليد التزام
مذهب معين من مذاهب المجتهدين وعلي هذا نزل العلامة
القهستاني حيث قال اعلم ان من جعل الحق متعددا كما
لمعتزلة اثبت للشافعي الحنبلي من كل مذهب ما يهواه
ومن جعله واحدا كعلمائنا الزم للشافعي اماما واحدا
كما في الكشف ولو اخذ من كل مذهب مباحثه صار
فاسقا كما في شرح الطحاوي للفقيه سعيد ابن مسعود
فيجب في المذهب الصلابة اي اعتقاد كونه حقا وصوابا
كما في الجواهر فان قلت وجواب التزام العامي مذهبا معينا
متضمن للوعد بدوامه وقد قال اصحابنا لا يجب الوفاء
به قال في هدية الناظر وفي الغنية وعد ان بانيه
فلم ماثية لا يأثم ولا يلزمه الوفا الا اذا كان معلقا كذا
في كفالة البزازية وفي بيع الوفا كما ذكره الزيلعي انتهى
ونقل القرافي الاجماع من الصحابة علي ان من استفتى
ابا بكر وعمر وقلدهما فله بعد ذلك ان يستفتي غيرهما
من الصحابة ويعمل به من غير نكير واستفاد من هذا القول
جواز الانتقال من مذهب الي مذهب احر قال القطب
الرباني الشيخ الشعراني قدس سره العزيز رأيت بخط
شيخ الاسلام السيوطي ما نصه حين سئل عن الانتقال
من مذهب الي احر قال اقول ان الانتقال علي ستة اوجه
احدها ان يكون الحامل لها امرا دنيويا اقتضت الحاجة
الي الوفا فيه اللائقة به كحصول وظيفة او مرتبة او قرب
من الكون والاكابر الدنيا فهذا حكمه حكم مهاجرة نفس

لانه

لانه الاعز عن مقاصد الثاني ان يكون الحامل له علي الانتقال
امرا دنيويا كذلك لكنه عامي لا يعرف الفقه وليس له مذهب
سوي الاسم كغالب المباشرين وار كان الدولة وخدامهم
وخدام المدارس فمثل هذا الامر خفيف اذا انتقل من مذهب
الذي كان يزعم انه كان متقيدا به ولا يبلغ الي حد التحريم
لانه الي ان عامي لا مذهب له فهو كمن اسلم حديثا
له ان يتمذهب باي مذهب شاء من مذاهب الائمة
الثالث ان يكون الحامل له امرا دنيويا كذلك ولكنه من القدر
الزايد عادة علي ما يليق به بحاله وهو بحاله وهو فقيه
في مذهبه واراد الانتقال لغرض الدنيا الذي هو من
شهوات نفسه المذمومة فهذا امر شديد وربما وصل
الي حد التحريم لتلاعبه بالاحكام الشرعية لمجرد غرض
الدنيا مع عدم اعتقاده في صاحب المذاهب الاول
انه علي كمال هدي من ربه اذ لو اعتقد انه علي كمال هدي
ما انتقل من مذهبه الرابع ان يكون انتقاله لغرض ديني
ولكن كان فقيرا في مذهبه وانها انتقل لمذهب اخر
لترجح المذهب الآخر عنده لما راي من وضوح مذهبه
وادلته وقوة مداركه فهذا ما يجب عليه الانتقال
كالامام الرافعي الخامس ان يكون انتقاله لغرض ديني
لكنه عار ياعن الفقه وقد اشتغل بمذهبه فلم يحصل
منه علي شيء ووجد مذهب غيره اسهل عليه يجب ترجيحا
لرعاية اداء الفقه فيه فهذا يجب عليه الانتقال قطعا
ويحرم عليه التخلف لان تقليد مثله علي مذهب امام من الائمة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)